واهله بل هو اولى حتى يتصدق عليهم واما هو فلا ان ياخذ منه قدر حاجته لانه ايضا فقير ولو
تصدق به على فقير لجاز فكذلك اذا كان هو الفقير ولنرسم فى بيان هذا الاصل ايضا مسائل
مسئلة اذا وقع فى يده مال من يد سلطان قال قوم يرده الى السلطان فهو اعلم بما تولاه فيقذره
ما تقذره وهو خير من ان يتصدق به واختار الحاسبى ذلك وقال كيف يتصدق به واحل لى مال كان
ولو جاز ذلك فى زماننا لان يسرق من السلطان ويتصدق به وقال قوم يتصدق به اذا علم ان السلطان
لا يرده الى المالك لان ذلك اعانة للظالم وتكثير لاسباب ظلمه قال الربيع قد تصيح بى المالك
والختار ان هذا اذا علم من عادة السلطان انه لا يرده الى ما اكله فيتصدق به عن المالك
فهو خير للمالك ان كان له مالك معين من ان يرده الى السلطان لانه ربما لا يكون له
مالك معين ويكون حق المسلمين فرده على السلطان تضييع واعانة للسلطان على الظلم وتقوية لبركة دعاء الفقير للمالك وهذا ظاهر اذا وقع فى يده من ميراث ظلم
يتعذر عليه الاخذ من السلطان فانه شبيه بالغصوب التى ايس عن معرفة صاحبها اذ لا يجوز ان
يتصرف فيها بالتصدق عن المالك ولكن لان يتملكها وان كان غنيا من حيث انه
اكتسبه من وجه مباح وهو الالتقاط وههنا لم يحصل المال من وجه مباح فيوشك ان ينفر
من القلك ولا يوثر فى المنع من التصدق **مسئلة** اذا حصل فى يده مال لا مالك له ر
جوزنا له ان ياخذ قدر حاجته لفقره فهو قدر حاجته نظر ذكرناه فى كتاب اسرار
الزكوة فقد قال قوم يأخذ كفاية سنة لنفسه ولعياله وان قدر على شراء ضيعة
او تجارة يكتسب بها لعياله فعل وهذا ما اختاره الحاسبى ولكنه قال
الاولى ان يتصدق بالكل ان وجد من نفسه قوة التوكل وينتظر لطف الله
فى الحلال فان لم يقدر فله ان يشترى ضيعة او يتخذ راسى مال يتعيش بما
لمعروف منه وكل يوم وجد فيه حلال امسك ذلك اليوم عنه فاذا فنى ما
اليد فاذا وجد حلالا معينا تصدق بمثل ما انفق منه من قبل ويكون ذلك
قرضا عنده ثم يأكل الخبز ويترك اللحم ان قوى عليه والا اكل اللحم من غير تنعم
توسع وما ذكره لا مزيد عليه ولكن جعل ما انفقه قرضا عنده فيه نظر ولا شك
فى ان الورع ان يجعله قرضا فاذا وجد حلالا تصدق بمثله ولكن مهما لم يجب
ذلك على الفقير الذى يتصدق به عليه فلا يتعنون لا يجب عليه ايضا ان يظن
لفقره لا سيما اذا وقع فى يده من ميراث ولم يكن متعديا بغصبه وكسبه حتى
الامر فيه عليه **مسئلة** اذا كان فى يده حلال وحرام او شبهة وليس يظن
الحل عن حاجته فاذا كان لعيال فليخص نفسه بالحلال لان الحجر اولى
عليه فى نفسه منه فى عبده وعياله واولاده الصغار والكبار من اولاده
يحرسهم من الحرام ان كان لا يفضى بهم الى ما هو اشد منه فان افضى فيطعمهم

بقدر الحاجة

بقدر الحاجة وبالجملة كل ما يحذر فى غيره فهو يحذر فى نفسه وزيادة وهو انه يتناول
مع العيال والعيال فى نفسه ربما يعذر اذا لم يعلم او ربما يقول الامر بنفسه فليبدأ بالحلال ان
بنفسه ثم بمن يعول واذا تردد فى حق نفسه بين ما يخفف قوته وكسوته وبين غيره من المؤن
كاجرة الحجام والصباغ والقصاب والحمال والاطلا بالنورة واجرة دودة عمارة المنزل وتعهد
الدابة وتسخير التنور وثمن الحطب ودهن السراج فليخص بالحلال قوته ولباسه فان
ما يتعلق ببدنه ولا غنا بد عنه هو اولى بان يكون طيبا واذا دار بين القوت واللباس فيحتمل
ان يقال يخص القوت بالحلال لانه المتنج بالحم ودمه وكل لحم نبت من حرام والنار اولى به
واما الكسوة ففائدتها استر عورته ودفع الحر والبرد والابصار عن بشرته وهذا هو
الاظهر عندى وقال الحرث المحاسبى يقوم اللباس لانه يبقى عليه مدة والطعام
لا يبقى عليه لما روى انه لا تقبل صلوة من عليه ثوب اشتراه بعشرة دراهم حرام وهذا
محتمل ولكن امتثال هذا قدر وردقيق فى بطنه حرام ونبت لحمه من حرام فمراعاة اللحم هو
المهم ان ينبت من الحلال اولى ولذلك ابو بكر الصديق ما شربه مع الجهل حتى لا
ينبت منه لحم ينبت ويبقى فان قيل فاذا كان الكل منصرفا الى اغراضه فاى فرق بين
نفسه وبين غيره وبين جهة وجهة وما مدرك هذا الفرق قلنا عرف ذلك بعلم
روينا ان رافع بن خديج مات وخلف ناضحا وعبدا فجاء ما فسئل رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن ذلك فمنع من كسب الحجام فربح مرات فمنع فقيل ان لدابتنا ما فقال
اعلفوه الناضح فهذا يدل على الفرق بين ما اكل هو وادابته واذا اتضح سبيل الفرق
قيس عليه التفصيل الذى ذكرناه **مسئلة** الحرام الذى فى يده لو تصدق به على الفقراء
فلا ان يوسع عليهم واذا انفق على نفسه فليضيق ما قدر وما انفق على عياله فليقتصر
وليكن وسطا بين التوسع والتضييق فيكون الامر على ثلاث مراتب وان انفق على ضيف
قدم عليه وهو فقير فليوسع عليه وان كان غنيا فلا يطعمه الا اذا كان فى بريته او قدم ليلا
ولم يجد شيئا فانه فى ذلك الوقت فقير وان كان الفقير الذى حضر ضيفا تقيا لو علم ذلك
تورع عنه فليعرض الطعام وليخبره جمعا بين حق حق الضيافة وترك الخوض فيما
ينبغى ان يكره اخاه عما يكره **ولا ينبغى** ان يعول على انه لا يدرى فلا يضره لان
الحرام اذا حصل فى المعدة اثر فى قساوة القلب وان لم يعرفه صاحبه ولذلك تقيا
ابو بكر وعمر رضى الله عنهما وكانا قد شربا على جهل وهذا وان اضطرا بانذاره للفقير
احللناه بحكم الحاجة فهو كالمنذور والحلف اذا احللناه بالضرورة فلا بأس به بل يجب
مسئلة اذا كان الحرام والشبهة فى يد ابويه فليمنع سوء كلفتهما فان كانا يسخطان عليه
فلا يوافقهما على الحرام المحض بل ينهاهما فلا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق وان
كان شبهة ولكن امتناعه للورع فهذا قد عارضه ان الورع طلب رضاهما بل هو